الأمم المتحدة

A/75/884–S/2021/472

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 May 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البنود 15 و 34 و 35 و 40 و 64 و 70 و 86 من جدول الأعمال
ثقافة السلام

منع نشوب النزاعات المسلحة

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان

بناء السلام والحفاظ على السلام

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسالة مؤرخة 15 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم المعلومات الواردة من إدارة دائرة الصحافة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية في جمهورية أذربيجان بخصوص التدابير الجارية بشأن إعادة الحدود المعترف بها دوليا بين أذربيجان وأرمينيا إلى وضعها الطبيعي وتعزيز نظام حماية الحدود، المتخذة وفقا للقانون الدولي وبيان رئيس جمهورية أذربيجان ورئيس وزراء جمهورية أرمينيا ورئيس الاتحاد الروسي، الموقّع في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بعد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام 1991، نالت كل من أرمينيا وأذربيجان استقلالها وفقاً للقانون الدولي ضمن الحدود التي كانتا تخضعان لها كجمهوريتين تابعتين للاتحاد السوفياتي. ويتضمن الاتفاق المتعلق بإنشاء كومنولث الدول المستقلة، الموقع

في 8 كانون الأول/ديسمبر 1991، وإعلان ألما – آتا المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1991، التزاما على جميع الدول الموقعة، بما فيها أرمينيا وأذربيجان، باحترام "حرمة الحدود القائمة". ومنذ ذلك الحين، دأبت أذربيجان على إعلان التزامها القوي بهذا المبدأ الذي ينطوي على قاعدة تحديد حدود الدول الجديدة[1].

وفي نهاية عام 1991 وبداية عام 1992، شنت أرمينيا حربا شاملة ضد أذربيجان واحتلت جزءا كبيرا من الأراضي الخاضعة لسيادة بلدي. وفي عام 1993، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات هي 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993)، أدان فيها استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها، وأكد فيها من جديد على احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الدولية، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة. وطالب المجلس كذلك قوات الاحتلال الأرمينية بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

غير أن أرمينيا لم تنفّذ هذه المطالب الرئيسية. وعلى العكس من ذلك، لم تكتفِ أرمينيا بمواصلة انتهاكها الصارخ للسلامة الإقليمية لأذربيجان، بل ذهبت في مناسبات عديدة إلى حد الطعن في مجرد الإشارة إلى هذا المبدأ في الوثائق الدولية وفي صحة القاعدة المذكورة أعلاه التي تنص على الشرعية الدولية للحدود بين البلدين.

ومن الواضح أن أرمينيا، بقيامها بهذه الأعمال واتخاذها هذا الموقف، لم تتمكن من أن تسلب أذربيجان حقها في السلامة الإقليمية. وعلى مر السنين، بذلنا جهودا متواصلة من أجل وضع حد للاحتلال وتسوية النزاع من خلال المفاوضات. بيد أن أرمينيا لم تحجم عن محاولاتها تدعيم وترسيخ ثمار استعمالها غير المشروع للقوة، وما فتئت تلجأ إلى أعمال استفزازية شتى في الميدان.

وبالتالي، ردا على هجوم مسلح آخر شنته أرمينيا في نهاية أيلول/سبتمبر 2020، نفذت أذربيجان عملية هجومية مضادة تكلّلت بالنجاح، في إطار ممارسة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس، وتمكنت من أن تحرر من ربقة الاحتلال أكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية، بما في ذلك مقاطعا غوبادلي وزنغلان المتاخمتان لأرمينيا. وأُعيدت مقاطعتان حدوديتان أخريان، هما لاشين وكلبجر، إلى أذربيجان عقب انسحاب القوات المسلحة الأرمينية منهما، بموجب أحكام البيان الثلاثي المذكور أعلاه.

وفي الفترة التي أعقبت ذلك، انخرطت أذربيجان وأرمينيا في عملية توضيح خط الحدود بينهما استنادا إلى الخرائط الرسمية المتاحة لكلا البلدين. ويجري تنفيذ هذه العملية المتواصلة من خلال الاتصالات التقنية المباشرة بين الجانبين بمشاركة دوائر حماية الحدود الخاصة بكل منهما. وقد ساعدت هذه الاتصالات في حل المسائل الحدودية الناشئة في مقاطعات غوبالدي وكلبجر وزنغلان المحررة في أذربيجان. وعلاوة على ذلك، تسمح أذربيجان، من باب حسن النية، لمواطني أرمينيا باستخدام الطريق السريع الرابط بين غوروس وكافان، الذي يمر جزء منه بأراضي أذربيجان بعد توضيح خط الحدود في تلك المنطقة.

وفي ضوء هذا الوضع، لا شك أن حملة الاتهامات الاستفزازية التي أطلقتها أرمينيا في الأيام الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في المنطقة المحيطة ببحيرة غاراغول هي حملة تستمد أسسها من مآرب محلية في فترة ما قبل الانتخابات البرلمانية المبكرة، التي ستجرى الشهر المقبل على خلفية الأزمة السياسية

(1) انظر على سبيل المثال، A/74/450–S/2019/762 و A/74/961–S/2020/729.

والاقتصادية الحادة التي يشهدها البلد. وفي ظل هذه الظروف، فإن الدعاية للكراهية تجاه أذربيجان والشعارات الانتقامية هي الحوافز الوحيدة التي تقدمها الأطراف المتنافسة، وهي من ناحية، الجهات التي شنت حربا ضد أذربيجان في أوائل تسعينات القرن الماضي، ومن ناحية أخرى، السلطات الحالية التي خسرت هذه الحرب بعد 30 عاما.

وإلى جانب ذلك، وبعد ثلاثة عقود من احتلال أراضي أذربيجان وغياب نظام حدودي بين البلدين، لم تتقبّل أرمينيا بعدُ ضرورة احترام حدود دولة مجاورة، وتواصل التعدّي على سلامة أراضيها. وإن نشر الروايات التاريخية الكاذبة، وتداول أوراق ملفقة باسم كيان غير موجود، والإشارات إلى المحليات الموجودة داخل إقليم أذربيجان المعترف به دوليا بأسماء مزيفة مختلفة، وإذكاء فتيل التطلعات الانتقامية ليست سوى أمثلة قليلة في هذا الصدد.

وينبغي حلّ جميع المسائل الحدودية من خلال قنوات الاتصال القائمة بين سلطات الحدود في البلدين. ومنذ 12 أيار/مايو 2021، تضطلع قيادة الوكالة الحكومية للحدود في أذربيجان بأعمالها في المنطقة، والمفاوضات جارية لتطبيع الحالة في المنطقة المحيطة ببحيرة غاراغول.

وقدمت أذربيجان أيضا جميع المعلومات اللازمة إلى الشركاء الدوليين الذين ارتأوا أن من المهم الاستماع إلى مواقف الجانبين. وفي الوقت الذي تواصل فيه أرمينيا تضليل المجتمع الدولي، من الضروري ألا ننسى سجلها الطويل في مجال التزوير والتلفيق. فهذا هو البلد الذي ظل على مدى عقود من الزمن وعلى الرغم من الحقائق الدامغة العديدة التي تثبت العكس، ينكر بتعنت أنه شن عدوانا ضد أذربيجان، واحتل أراضيها، وطرد مئات الآلاف من المدنيين من وطنهم، ودمر ونهب المقاطعات والمدن التي استولى عليها، وقتل الآلاف من المدنيين الأذربيجانيين في سياق هذا النزاع.

ومثلما ذكرنا مرارا، وأكرره مرة أخرى، ليس لأذربيجان مطالب تتعلق بأراضي أي دولة، ولكنها لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها لأي كان. وأذربيجان ملتزمة بتطبيع العلاقات الدولية بين البلدين على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كل منهما سيادة الآخر وسلامته الإقليمية داخل حدودهما المعترف بها دوليا، وتتوقع المعاملة بالمثل من جانب أرمينيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال 15 و 34 و 35 و 40 و 64 و 70 و 86، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار ت. **علييف**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة 15 أيار/مايو 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

معلومات من إدارة دائرة الصحافة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية في جمهورية أذربيجان

13 أيار/مايو 2021

وفقا للبيان الثلاثي الموقّع في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وتبعا لتحسن الأحوال الجوية في منطقتي لاشين وكلبجر المحررتين المتاخمتين لأرمينيا، والمتّسمتين بتضاريس جبلية وعرة وظروف مناخية صعبة، تنتشر قوات الحدود الأذربيجانية في المواقع التابعة لبلدنا. ويتم تنفيذ هذه العملية على النحو المعتاد وبطريقة ممنهجة.

وتنفَّذ التدابير الرامية إلى تعزيز نظام حماية الحدود في إطار السلامة الإقليمية لأذربيجان بالاستناد إلى الخرائط المتاحة لكل جانب، والتي تحدد خط الحدود بين أرمينيا وأذربيجان. ومنذ استعادة استقلالهما، لم توجد أي حدود دولية بين البلدين لأسباب واضحة، ومن ثم كان الحديث عن العملية التقنية المعقدة، التي تقترن حاليا بخلافات بين الجانبين.

ونحن نستغرب رد فعل الجانب الأرميني على هذه العملية بهذا الشكل غير اللائق وإدلائه ببيانات استفزازية. ونعتقد أن محاولات الدوائر الرسمية استخدام هذه المسألة لأغراض سياسية فيما يتصل بحالة ما قبل الانتخابات المقررة في أرمينيا أمرٌ غير مقبول.

وقد تم إيفاد قيادة الوكالة الحكومية للحدود في جمهورية أذربيجان إلى المنطقة منذ 12 أيار/مايو، والمفاوضات جارية مع حرس الحدود من الجانب الآخر، كما يجري اتخاذ الخطوات المناسبة لتطبيع الحالة.

ونوصي الدوائر السياسية والعسكرية في أرمينيا بعدم القلق، وبتقبّل واقع النظام الحدودي بين الدولتين على امتداد مقاطعات زنغلان وغوبادلي ولاشين وكلبجر في أذربيجان والامتناع عن تصعيد الحالة في المنطقة على نحو غير معقول. فمثل هذه الحالات يمكن وينبغي حلها عن طريق الاتصالات المتبادلة بين الأجهزة العسكرية من الجانبين.

وأذربيجان، من جانبها، ملتزمة بحل التوترات في المنطقة وتدعو إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لتحقيق تلك الغاية.